وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 17 September, 2025

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يوسع مكاسبه مع تأثر السوق بمخاطر الإمدادات الروسية وسعر الفائدة

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، موسعة مكاسب الجلسة السابقة، مع ترقب الأسواق لاحتمال انقطاع الإمدادات من روسيا بعد هجمات بطائرات بدون طيار أوكرانية على مصافيها، بالإضافة إلى احتمال صدور قرار من البنك المركزي الأمريكي بشأن سعر الفائدة.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 8 سنتات لتصل إلى 67.52 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 06:32 بتوقيت غرينتش، بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 63.41 دولارًا، بارتفاع 11 سنتًا. يوم الاثنين، استقر خام برنت على ارتفاع 45 سنتًا ليصل إلى 67.44 دولارًا، بينما استقر خام غرب تكساس الوسيط على ارتفاع 61 سنتًا ليصل إلى 63.30 دولارًا.

كثفت أوكرانيا هجماتها على البنية التحتية للطاقة في روسيا في محاولة لإضعاف قدرتها الحربية، مع تعثر المحادثات لإنهاء الصراع بينهما. وقال محللون في جي بي مورغان: "إن الهجوم على محطة تصدير مثل بريمورسك (الروسية) يهدف بشكل أكبر إلى الحد من قدرة روسيا على بيع نفطها في الخارج، مما يؤثر على أسواق التصدير".

وأضافوا: "الأهم من ذلك، أن الهجوم يشير إلى استعداد متزايد لتعطيل أسواق النفط العالمية، مما قد يزيد من الضغط على أسعار النفط". وصرح وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت يوم الاثنين بأن الحكومة لن تفرض رسومًا جمركية إضافية على السلع الصينية لتشجيع الصين على وقف مشترياتها من النفط الروسي ما لم تفرض الدول الأوروبية رسومًا جمركية على الصين والهند.

ويُراقب المستثمرون أيضًا اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يومي 16 و17 سبتمبر، والذي من المتوقع على نطاق واسع أن يخفض فيه البنك أسعار الفائدة. في حين أن انخفاض تكاليف الاقتراض عادةً ما يعزز الطلب على الوقود، إلا أن المحللين كانوا حذرين بشأن صحة الاقتصاد الأميركي بشكل عام.

وقال كيلفن وونغ، كبير محللي السوق في وساطة أواندا: "كان الانتعاش الأخير من أدنى مستوى في 5 سبتمبر في أسعار النفط "متزعزعًا" بالفعل.. بسبب انخفاض الطلب من الولايات المتحدة على خلفية المزيد من البيانات التي تشير إلى ضعف الاستهلاك في المستقبل القريب".

وإذا خفّض الاحتياطي الفيدرالي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2026 و2027، و"خُفّض سعر الفائدة المتوقع على الأموال الفيدرالية لعام 2026 إلى 2 % تماشيًا مع أسعار السوق الحالية"، فإن ذلك يعني ضعفًا في بيئة الطلب في الولايات المتحدة، مما قد يؤثر سلبًا على النفط، وفقًا لـ وونغ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكانت الأسواق تأخذ في الاعتبار أيضًا احتمال انخفاض مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، حيث من المتوقع صدور البيانات الرسمية يوم الأربعاء الساعة 14:30 بتوقيت غرينتش.

وصرح والت تشانسلور، خبير الطاقة في مجموعة ماكواري، في مذكرة للعملاء، بأنه من المرجح أن تنخفض مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 6.4 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 12 سبتمبر، بعد زيادة قدرها 3.9 مليون برميل في الأسبوع السابق. وأظهر استطلاع أن المحللين توقعوا انخفاض مخزونات النفط الخام والبنزين الأميركية الأسبوع الماضي، بينما من المرجح أن ترتفع مخزونات نواتج التقطير.

وجاء ارتفاع أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، موسعةً مكاسبها الأخيرة، حيث أثارت هجمات أوكرانيا على منشآت النفط الروسية مخاوف متزايدة بشأن انقطاعات محتملة في الإمدادات. شنت القوات الروسية هجومًا واسع النطاق على مدينة زابوريزهيا جنوب شرق أوكرانيا، في أعقاب سلسلة من الهجمات التي شنتها كييف على البنية التحتية النفطية الروسية في الأسابيع الأخيرة.

كما تلقى النفط بعض الدعم من ضعف الدولار، حيث تراجع الدولار وسط تزايد الاقتناع بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في اجتماع السياسة النقدية هذا الأسبوع.

فيما تُؤجج حرب روسيا وأوكرانيا مخاوف الإمدادات، وتُعوّض عن ضعف التوقعات، حيث صعّدت أوكرانيا هجومها على روسيا خلال الأسبوعين الماضيين، لا سيما بعد أن اعتُبرت محادثات السلام التي توسطت فيها الولايات المتحدة غير حاسمة إلى حد كبير.

تستهدف كييف منشآت النفط الروسية تحديدًا في محاولة لعرقلة قدرة موسكو على تمويل حربها ضد أوكرانيا. ودعا الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الأسبوع الماضي إلى فرض عقوبات من الدرجة الثانية على صناعة النفط الروسية، مستهدفًا هذه المرة كبار المشترين مثل الهند والصين. فرض ترمب رسومًا جمركية بنسبة 50 % على الهند في أواخر أغسطس بسبب هذه المسألة.

كما شوهد ترمب وهو يدعو دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى إلى التوقف عن شراء النفط الروسي وزيادة الضغط الجمركي على الهند والصين.

ساعدت المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات الروسية أسواق النفط على تجاوز توقعات العرض المتضخمة في الأرباع القادمة. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع إنتاج أوبك بشكل مطرد، إلى جانب الإنتاج القوي في الدول غير الأعضاء في أوبك، إلى ارتفاع مستويات النفط العالمية في الأشهر القادمة.

ومن المتوقع أيضًا أن يظل الطلب العالمي على النفط ضعيفًا، بعد أن تعافى بصعوبة في الصين خلال العامين الماضيين. ومن المتوقع أيضًا أن يتباطأ الطلب الأمريكي على الوقود خلال فصل الشتاء.

وقال محللو بيرنشتاين إن خام برنت معرض لخطر الانخفاض إلى 60 دولارًا للبرميل إذا استمر العرض في تجاوز الطلب، وأن فائض النفط العالمي قد يرتفع إلى 1.9 مليون برميل يوميًا في هذا الربع. قالت بيرنشتاين إن المصدر الوحيد للارتفاع قد يكون تشديد العقوبات على روسيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأفاد انخفاض الدولار النفط في الأسابيع الأخيرة، حيث تأثرت العملة الأمريكية سلبًا بتوقعات خفض أسعار الفائدة من قِبل الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يُخفّض البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على الأقل يوم الأربعاء، وسط بعض التباطؤ في سوق العمل.

لكن توقعات الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة لا تزال غير مؤكدة، لا سيما في ظلّ ثبات التضخم. مع ذلك، من المُرجّح أن يُعزّز انخفاض أسعار الفائدة النشاط الاقتصادي، وقد يُؤدّي إلى ارتفاع الطلب على النفط.

في تطورات أسواق الطاقة، أفادت وكالة الطاقة الدولية يوم الثلاثاء بأن المعدل الطبيعي لانخفاض إنتاج حقول النفط والغاز العالمية يتسارع، نتيجةً لزيادة الاعتماد على النفط الصخري والموارد البحرية العميقة. هذا يعني أن الشركات ستحتاج إلى تكثيف الاستثمار للحفاظ على استقرار الإنتاج.

وحذر تقرير وكالة الطاقة الدولية، التي تُقدم المشورة للدول الصناعية، من أنه بدون استمرار الاستثمار في الحقول القائمة، سيخسر العالم ما يعادل إنتاج البرازيل والنرويج مجتمعين من النفط سنويًا، مما سيُؤثر على الأسواق وأمن الطاقة، وفقًا لما ذكرته الوكالة في بيان لها.

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، في البيان: "لا يُستخدم سوى جزء صغير من استثمارات المنبع في قطاع النفط والغاز لتلبية الزيادات في الطلب، بينما يُخصص ما يقرب من 90% من استثمارات المنبع سنويًا لتعويض خسائر الإمدادات في الحقول القائمة". وأضاف: "تُمثل معدلات الانخفاض المشكلة الحقيقية التي يُغفل عنها أي نقاش حول احتياجات الاستثمار في قطاع النفط والغاز، ويُظهر تحليلنا الجديد أنها تسارعت في السنوات الأخيرة".

وتتعرض وكالة الطاقة الدولية لانتقادات شديدة من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بسبب تحولها في السنوات الأخيرة نحو التركيز على سياسة الطاقة النظيفة. قبل أربع سنوات، أشار تقرير لوكالة الطاقة الدولية إلى أنه لا ينبغي الاستثمار في مشاريع جديدة للنفط والغاز والفحم إذا كان العالم جادًا في تحقيق أهداف المناخ.

واستنادًا إلى بيانات الإنتاج من حوالي 15 ألف حقل نفط وغاز حول العالم، أفاد تقرير وكالة الطاقة الدولية الجديد أن متوسط المعدلات العالمية للانخفاض السنوي بعد الذروة يبلغ 5.6 % لإنتاج النفط التقليدي و6.8 % للغاز الطبيعي التقليدي.

وأضافت الوكالة أن توقف الاستثمار في المنبع سيؤدي إلى خفض إمدادات النفط بمقدار 5.5 مليون برميل يوميًا سنويًا، ارتفاعًا من أقل بقليل من 4 ملايين برميل يوميًا في عام 2010. ويعادل هذا الرقم، البالغ 5.5 مليون برميل يوميًا، تقريبًا إنتاج البرازيل والنرويج مجتمعين.

وأضافت أن انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي ارتفع إلى 270 مليار متر مكعب سنويًا من 180 مليار متر مكعب. وبحلول عام 2024، سيأتي نحو 80 % من إنتاج النفط العالمي و90 % من إنتاج الغاز الطبيعي من حقول تجاوزت ذروة إنتاجها، بحسب التقرير.من جهتها، استلمت شركة فيتول، أكبر شركة لتجارة النفط العالمية، وشركة سونوكو، موزع الوقود في أمريكا الشمالية، أول شحنة بنزين أمريكية مستوردة من مصفاة دانجوتي النيجيرية الجديدة يوم الاثنين، وفقًا لبيانات تتبع السفن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يمثل التسليم، على متن الناقلة جيميني بيرل، إنجازًا كبيرًا لمصفاة دانجوتي، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 650 ألف برميل يوميًا، حيث كان المشاركون في سوق الطاقة ينتظرون معرفة متى سيبدأ إنتاجها في تلبية معايير وقود السيارات الأمريكية الصارمة.واشترت فيتول شحنة جيميني بيرل، والبالغة حوالي 320 ألف برميل من البنزين، من شركة موكوه أويل، ومقرها جنيف، سويسرا، وباعت معظمها إلى سونوكو، وفقًا لأحد المصادر وبيانات تتبع السفن. ولم يتضح على الفور حجم الشحنة التي باعتها فيتول إلى سونوكو، والكمية التي ستحتفظ بها.

أظهرت بيانات تتبع السفن أن السفينة فرّغت حمولتها في منشأة لندن التابعة لشركة سونوكو في منطقة ميناء نيويورك. ولم تُعلّق شركة موكوه أويل، التي أكدت في وقت سابق من هذا العام شراكتها مع دانجوتي لتصدير منتجات المصفاة، فورًا خارج ساعات العمل في سويسرا.

وبعد سلسلة من تأخيرات بدء التشغيل، أعادت مصفاة دانجوتي، وهي واحدة من أكبر مصافي العالم، تشكيل تدفقات الطاقة العالمية من خلال زيادة الإنتاج بشكل حاد منذ العام الماضي. ومن المتوقع أن تُخفّض واردات نيجيريا من الوقود بشكل كبير، بينما تُصدّر فائضها بشكل رئيسي إلى أوروبا.

باعت شركة جلينكور شحنة ثانية من البنزين من دانجوتي إلى الولايات المتحدة، على متن السفينة إم إتش دايسن، والمقرر وصولها إلى منطقة ميناء نيويورك حوالي 19 سبتمبر. وأضافت المصادر أن شركة فيتول اشترت أيضًا من شركة موكوه شحنة ثالثة من البنزين من إنتاج مصفاة دانجوتي، ومن المقرر أن تقوم السفينة سي إكسبلورر بتسليمها في منطقة ميناء نيويورك حوالي 22 سبتمبر.

وأضافت المصادر أن وجهة الشحنات غير المسلمة قد تتغير بناءً على ظروف السوق. في حين أن الشحنات تدعم التوقعات بأن مصفاة دانجوتي ستُحدث تغييرًا جذريًا في تجارة الطاقة العالمية، فمن المرجح أن تكون الوحيدة لفترة من الوقت. وقد تغلق وحدة إنتاج البنزين في المصفاة لمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر لإجراء إصلاحات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«شيفرون» تبدأ بناء خط أنابيب لنقل الغاز من حقل «ليفياثان» الإسرائيلي إلى مصر

أعلنت شركة «شيفرون» الأميركية، الثلاثاء، توقيع اتفاق مع شركة «خطوط الغاز الطبيعي» الإسرائيلية المملوكة للدولة، لإطلاق مشروع خط الأنابيب الجديد «نيتسانا»، لنقل الغاز الطبيعي من حقل «ليفياثان» البحري إلى مصر.

وكانت الشركات المالكة لحقل «ليفياثان» -وهي «نيو ميد» و«شيفرون» و«راتيو إنرجيز»- قد وقعت الشهر الماضي صفقة تصدير ضخمة بقيمة 35 مليار دولار لتوريد الغاز إلى مصر.

ويحتوي الحقل على احتياطات تُقدّر بنحو 600 مليار متر مكعب من الغاز.

ووفق «شيفرون»، فإن خط «نيتسانا» سينقل نحو 600 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً عند اكتمال بنائه خلال 3 سنوات، ما سيرفع إجمالي القدرة التصديرية لإسرائيل إلى مصر لأكثر من 2.2 مليار قدم مكعبة يومياً.

من جهتها، أعلنت شركة «إنرجين» المنتجة للغاز أنها تُخطط لتوريد ما يصل إلى ملياري متر مكعب سنوياً عبر خط «نيتسانا» من حقلها البحري «كاتلان»، المتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2027.

ويأتي الإعلان عن المشروع في اليوم نفسه الذي أصدرت فيه لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة تقريراً خلُص إلى أن إسرائيل ارتكبت «إبادة جماعية» في غزة، وهو ما وصفته إسرائيل بأنه «ادعاء فاضح وزائف».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ربط تكاليف استهلاك الكهرباء والمياه بشاغلي العقارات المنزوعة في السعودية

الشرق الأوسط

علمت «الشرق الأوسط» أن الحكومة السعودية طلبت من وزارتي البيئة والمياه والزراعة، والطاقة، العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لربط تكاليف استهلاك خدمات الكهرباء والمياه بشاغلي العقارات وليس بصك ملكية العقارات، وذلك خلال سنة من تاريخ موافقتها على نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقارات. ويجوز تمديد المدة بقرار من مجلس الوزراء.

وكان مجلس الوزراء السعودي، أقر في أغسطس (آب) الماضي، نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقارات، بهدف توحيد الإجراءات وتطويرها بشكل ميسَّر وشفاف، وتحقيق المصلحة العامة، إضافةً إلى ضمان تحقيق التعويض العادل للملّاك والجهات صاحبة المشروع. ووفق المعلومات، يكون التعامل مع فواتير استهلاك خدمات الكهرباء والمياه للعقارات المنزوعة ملكيتها وفقاً للنظام، خلال الفترة المحددة وفقاً لـ«آلية التعامل مع فواتير استهلاك الكهرباء والمياه للعقارات المنزوعة ملكيتها ضمن مشروع تطوير الدرعية»، الموافقة عليها بالمرسوم الملكي.

العقار البديل

ووفق النظام الجديد الذي اطلعت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، يكون التعويض عن العقارات المقرر نزع ملكيتها نقداً، مع إمكانية أن يكون التعويض أو جزء منه عينياً إذا رضي مالك العقار المقرر نزع ملكيته بذلك، ويشمل ذلك التعويض بعقار بديل أو حصص مالية في المشروع الذي نُزعت ملكية العقار من أجله، وتحدد اللائحة الأحكام الخاصة بذلك.

ويجوز في الحالات التي تكون الجهة صاحبة المشروع حكومية أن يكون التعويض عن نزع ملكية العقار بأرض منحة بديلة، وذلك إذا كان العقار عبارة عن أرض فضاء، لم تُستثمر أو تُعمر بأي نوع من أنواع التنمية، وأساس ملكيتها منحة حكومية لا تزال ملكاً للممنوحة له.

ويقصد بالمصلحة العامة في هذا النظام الجديد، كل ما يحقق نفعاً عاماً من تنمية أو ازدهار تُرجح فيه مصلحة المجتمع على مصلحة خاصة تعود لشخص طبيعي أو معنوي أو جهة حكومية، وكل ما يدفع ضرراً عاماً من كوارث وأوبئة وما في حكمها. ويشمل ذلك القيام بأعمال مشروعات تطوير مرافق الحرمين الشريفين، وما يتعلق بمناسك الحج والعمرة والزيارة، وكذلك الطرق والشوارع وخطوط النقل ومرافق المواصلات العامة البرية والبحرية والجوية.

مشاريع المصلحة العامة

وتشمل مشاريع التخطيط والتطوير العمراني، وإنشاء المساجد والحدائق ومباني الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية ونحوها، إلى جانب مشروعات توليد الطاقة وشبكات المياه والكهرباء والغاز والنفط والصرف الصحي وتصريف السيول والاتصالات والإرسال الإذاعي والتلفزيوني الحكومي، إضافةً إلى الحفر والتنقيب والتعدين وما يتصل بذلك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتضمن النظام إعفاء من تنزع ملكية عقاره من ضريبة التصرفات العقارية المترتبة على شراء عقار بديل، وكذلك رسوم الأراضي البيضاء، في حال كان التعويض عبارة عن أرض بديلة، ويكون الإعفاء لمدة يتفق وزير المالية ورئيس مجلس الهيئة العامة لعقارات الدولة ووزير البلديات والإسكان على تحديدها. يُعفى من تُنزع ملكية عقاره من ضريبة التصرفات العقارية، على أن يكون الإعفاء في حدود مبلغ الضريبة المفروضة على عملية الشراء فيما لو كان بالكامل مبلغ التعويض أو أقل، وأن يكون الإعفاء في حال تمت عملية شراء العقار البديل خلال مدة لا تتجاوز 5 سنوات من تاريخ تسلُّم مبلغ التعويض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أوبك»: تقرير الوكالة الدولية للطاقة يعيد تأكيد الحاجة إلى استثمارات نفطية

الشرق الأوسط

أكدت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن دعواتها المتكررة لزيادة الاستثمار في قطاع النفط كانت صائبة، وذلك في بيان أصدرته تعقيباً على تقرير جديد للوكالة الدولية للطاقة الدولية.

وكانت الوكالة نشرت، يوم الثلاثاء، تقريراً بعنوان: «تداعيات معدلات تراجع إنتاج حقول النفط والغاز»، جاء فيه: «إذا ما أُريد الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية، فسوف تكون هناك حاجة إلى أكثر من 45 مليون برميل يومياً من النفط وحوالي 2000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام 2050 من الحقول التقليدية الجديدة».

وقالت «أوبك» في بيانها إن تقرير وكالة الطاقة الدولية أشار أيضاً إلى العوامل التي أثّرت على الاستثمار في قطاع النفط، وجاء في البيان: «تؤثر تطورات السوق أيضاً على أنشطة النفط والغاز. على سبيل المثال، فيما يتعلق بثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، فقد ثبّط انهيار أسعار النفط في 2014 و2015 و2020، بالإضافة إلى عدم اليقين بشأن الطلب على النفط على المدى الطويل، الاستثمار في استكشاف وتطوير مشاريع هيدروكربونية تقليدية جديدة كبيرة وطويلة الأجل».

ومع ذلك، وفق البيان، لم يشر التقرير إلى أن دعوات الوكالة نفسها للتحول نحو «سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية»، وتوقعاتها بشأن «ذروة الطلب على النفط» قد أسهمتا بشكل مباشر في تثبيط الاستثمارات وزيادة حالة عدم اليقين حول مستقبل الطلب. ففي مايو (أيار) 2021، صرّح المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول لصحيفة «الغارديان» بأنه «إذا كانت الحكومات جادة بشأن أزمة المناخ، فلا يمكن أن تكون هناك استثمارات جديدة في النفط والغاز والفحم، من الآن وحتى هذا العام». أما اليوم، وخلال إطلاق تقريره الجديد، فقد صرّح بيرول: «غياب الاستثمار في الإنتاج من شأنه أن يزيل ما يعادل إجمالي إنتاج البرازيل والنرويج مجتمعتين من توازن السوق العالمية كل عام. وهذا يعني أن على الصناعة أن تجري أسرع بكثير لمجرد البقاء في مكانها».

ولفت البيان إلى أنه «على عكس هذا التراجع في موقف الوكالة الدولية للطاقة، لطالما دعت (أوبك) باستمرار إلى ضرورة الاستثمار في صناعة النفط في الوقت المناسب لمواكبة معدلات التراجع وتلبية الطلب». وترى «أوبك» أنه «من الضروري أن يتبنى جميع الأطراف المعنية موقفاً متسقاً في إدراك هذه الحقيقة، وألا يعودوا إلى خطاب يدعو إلى عدم الاستثمار في مشاريع نفطية جديدة».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

روسيا تقترب من خفض إنتاج النفط بسبب هجمات بطائرات مسيَّرة

قالت 3 مصادر في قطاع النفط، يوم الثلاثاء، إن شركة «ترانسنفت»، التي تحتكر خطوط أنابيب النفط في روسيا، حذّرت المنتجين من احتمال اضطرارهم لخفض الإنتاج في أعقاب هجمات الطائرات المسيرة التي شنتها أوكرانيا على موانٍ تصدير ومصافٍ نفط حيوية. وصعّدت كييف هجماتها على أصول الطاقة الروسية منذ أغسطس (آب) في محاولة لعرقلة جهود موسكو الحربية في أوكرانيا، وتقليص إيرادات الكرملين، في ظل تعثر محاولات إنهاء الصراع من خلال محادثات السلام.

ويعد قطاع النفط والغاز مصدر التمويل الأهم للحكومة الروسية، حيث شكّلت عائداته ما بين ثلث إلى نصف إجمالي إيرادات الميزانية الفيدرالية الروسية على مدى العقد الماضي.

ووفقاً لمسؤولين عسكريين أوكرانيين ومصادر روسية في القطاع، فقد أصابت المسيَّرات الأوكرانية ما لا يقل عن 10 مصافٍ؛ ما أدى إلى خفض طاقة التكرير الروسية بنحو الخُمس في مرحلة ما، كما تسببت الهجمات في إلحاق أضرار بميناءي أوست - لوغا وبريمورسك، وهما من أبرز موانٍ روسيا على بحر البلطيق.

وبينما لم تعلق السلطات الروسية علناً على مدى الأضرار أو تأثيرها في الإنتاج والصادرات، أكدت مصادر مطلعة لـ«رويترز» أن «ترانس نفط»، التي تتولى نقل أكثر من 80 في المائة من إجمالي النفط المستخرج في روسيا، بدأت في الأيام الأخيرة بتقييد قدرة شركات النفط على تخزين الخام في نظام الأنابيب التابع لها، كما حذرت الشركة المنتجين من أنها قد تُضطر لقبول كميات أقل من النفط إذا تعرضت بنيتها التحتية لأضرار إضافية.

وأشارت المصادر إلى أن هذه الهجمات قد تجبر روسيا، التي تمثل 9 في المائة من إنتاج النفط العالمي، على خفض إنتاجها في نهاية المطاف.

هجمات المسيرات: «العقوبات الأسرع تأثيراً»؟

على الرغم من العقوبات الغربية المتتالية على قطاع النفط والغاز الروسي، تمكنت موسكو من إعادة توجيه معظم صادراتها النفطية إلى آسيا، حيث تعد الهند والصين أبرز المشترين.

ولكن، الأسبوع الماضي، ضربت المسيَّرات الأوكرانية ميناء بريمورسك، أكبر ميناء نفطي في روسيا، للمرة الأولى منذ بدء الحرب في عام 2022؛ ما أدى إلى توقُّف عملياته مؤقتاً. ويستطيع ميناء بريمورسك تصدير أكثر من مليون برميل من النفط يومياً، أي أكثر من 10 في المائة من إجمالي إنتاج روسيا النفطي.

ووصف الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي هذه الضربات بأنها ألحقت أضراراً جسيمة، وعدَّ الهجمات على البنية التحتية النفطية الروسية بأنها «العقوبات التي تعمل بأسرع وقت».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يُذْكر أن روسيا لا تملك قدرة كبيرة على تخزين النفط. وقد استأنف ميناء بريمورسك عملياته جزئياً، يوم السبت، رغم أنه من غير الواضح كم من الوقت سيستغرق إتمام الإصلاحات الكاملة، وفقاً للمصادر.

من جهته، قال بنك «جيه بي مورغان» في مذكرة: «إن قدرة روسيا على زيادة إنتاج النفط مهددة الآن بسبب محدودية سعة التخزين». كما أشار بنك «غولدمان ساكس» إلى أن تعطل المصافي سيؤثر في الإنتاج بسبب ازدحام تخزين الخام نتيجة انخفاض عمليات التكرير. ومع ذلك، توقع المصرفان أن يكون انخفاض الإنتاج متواضعاً، حيث لا يزال المشترون الآسيويون لديهم رغبة في شراء النفط الخام الروسي.

واشنطن تبحث إنشاء صندوق بـ٥ مليارات دولار للمعادن الحيوية

الشرق الأوسط

أفاد تقرير نشرته وكالة «بلومبرغ» بأن الولايات المتحدة تُجري محادثات لتأسيس صندوق بقيمة 5 مليارات دولار يهدف إلى دعم صفقات المعادن الحيوية، في خطوة تعكس تصاعد سباق السيطرة على الموارد الاستراتيجية اللازمة لصناعات التكنولوجيا والطاقة النظيفة.

ووفقاً للتقرير، فإن المؤسسة الأميركية لتمويل التنمية الدولية تناقش إنشاء الصندوق بالشراكة مع شركة «أوريون ريسورس بارتنرز» المتخصصة في الاستثمار بقطاع الموارد الطبيعية.

ويأتي التحرك الأميركي وسط تنافس عالمي متزايد على المعادن الأساسية، مثل: الليثيوم، والكوبالت، والنيكل، التي تُعد مكونات رئيسية في بطاريات السيارات الكهربائية وتخزين الطاقة المتجددة.

ولم يتم الكشف عن تفاصيل إضافية بشأن موعد إطلاق الصندوق أو طبيعة المشروعات المستهدفة، لكن المراقبين يرون أن هذه الخطوة قد تمثّل أداة استراتيجية لتعزيز أمن سلاسل التوريد وتقليل الاعتماد على الصين التي تهيمن على جانب كبير من إنتاج المعادن الحيوية وتكريرها حول العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استقرار أسعار النفط مع ترقب قرار الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة

الاقتصادية

استقرت أسعار النفط في التعاملات المبكرة اليوم الأربعاء بعد ارتفاعها بأكثر من 1% الجلسة السابقة بسبب هجمات أوكرانية بطائرات مسيرة على موانئ ومصافي روسية، بينما يترقب المتعاملون خفضا متوقعا لأسعار الفائدة من جانب البنك المركزي الأمريكي.

العقود الآجلة لخام برنت انخفضت إلى 68.46 دولار للبرميل بحلول الساعة 06:00 بتوقيت السعودية، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام تكساس إلى 64.51 دولار.

نقلت رويترز أمس الثلاثاء عن 3 مصادر في قطاع النفط أن شركة ترانسنفت التي تحتكر خطوط أنابيب النفط في روسيا، حذرت المنتجين من احتمال اضطرارهم لخفض الإنتاج، وذلك عقب هجمات بطائرات مسيرة شنتها أوكرانيا على موانئ تصدير ومصافي نفط، وارتفعت أسعار النفط بأكثر من 1% عند التسوية الجلسة السابقة بسبب المخاوف من تعطل الإمدادات الروسية.

يترقب المتعاملون نتائج اجتماع الفيدرالي الذي بدأ أمس الثلاثاء وينتهي اليوم الأربعاء مع انضمام ستيفن ميران إلى المداولات، بينما لا تزال ليسا كوك تواجه جهود الرئيس دونالد ترمب للإطاحة بها، ويتوقع على نطاق واسع أن يخفض البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس اليوم الأربعاء، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الاقتصاد ويعزز الطلب على الوقود.

محلل السوق لدى "آي جي" توني سيكامور قال إن تركيز السوق سينصب على "عدد الأعضاء الذين سينضمون إلى صف المعارضة مع ستيفن ميران لصالح خفض أسعار الفائدة 50 نقطة أساس"، وما إذا كانت التوقعات تشير إلى خفضين أو 3 بمقدار 25 نقطة أساس، و"نبرة رئيس الفيدرالي جيروم باول خلال المؤتمر الصحفي".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة الدولية: العالم يحتاج 540 مليار دولار سنوياً لتأمين إمدادات النفط والغاز

الشرق

قالت وكالة الطاقة الدولية إن العالم يحتاج إلى إنفاق نحو 540 مليار دولار سنوياً على أنشطة الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية حتى عام 2050.

ورغم أن حجم الإنفاق العالمي قد يصل هذا العام إلى نحو 570 مليار دولار، إلا أنه سيكون أقل قليلاً من مستويات 2024، وفقاً لكريستوف ماغلايد، رئيس وحدة إمدادات الطاقة في الوكالة، خلال ندوة عبر الإنترنت.

احتياطيات النفط الجديدة

تشير التوقعات إلى أن شركات الطاقة ستكون مضطرة للاتجاه نحو احتياطيات جديدة لم تُكتشف بعد، ما لم يتراجع الطلب العالمي على الوقود الأحفوري.

تستند هذه التوقعات إلى تقرير للوكالة شمل تحليلاً لأكثر من 15 ألف حقل نفطي، ووتيرة تراجع إنتاجها.

تحذير من تراجع معروض النفط والغاز

حذرت الوكالة من أنه في حال عدم ضخ استثمارات جديدة، سيتراجع المعروض العالمي سنوياً بما يعادل إنتاج النرويج والبرازيل مجتمعين، أي أكثر من 5 ملايين برميل يومياً.

يزيد هذا المعدل بنحو 40% عما كان عليه في 2010، ويرجع ذلك جزئياً إلى تزايد الاعتماد على إنتاج النفط الصخري، ولا سيما في الولايات المتحدة، الذي ينضب عادةً بوتيرة أسرع من الاحتياطيات التقليدية.

وتكتسب هذه التوقعات أهمية بالغة مع غياب مؤشرات على بلوغ الطلب العالمي على النفط ذروته قريباً، ما يستدعي الإبقاء على مستويات إنتاج مرتفعة لسنوات طويلة مقبلة.

فائض مؤقت في المعروض النفطي

رغم أن التوقعات تشير إلى فائض في المعروض النفطي خلال العام الجاري والمقبل، فإن شركة "بي بي" ترجّح أن يظل نمو الإمدادات خارج منظمة "أوبك" شبه مستقر لمدة تتراوح بين 12 و18 شهراً ابتداءً من مطلع 2026.

قال فاتح بيرول، المدير التنفيذي للوكالة: "في حالة النفط، فإن غياب الاستثمارات في التنقيب والإنتاج يعني سحب ما يعادل إنتاج البرازيل والنرويج معاً من التوازن في السوق العالمية كل عام. وهذا الوضع يعني أن على الصناعة أن تتحرك بوتيرة أسرع بكثير لمجرد أن تحافظ على مكانها".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.